القاعدة الثانية

في حدوث الكائنات باسرها باحداث الله سبحانه

وفيها الرد على المعتزلة والثنوية والطبايعيين والفلاسفة[٤] وفيها تحقيق الكسب والفرق بينه وبين الايجاد والخلق مذهب اهل الحق من اهل الملل واهل الاسلام ان الموجد لجميع الكاينات هو الله سبحنه فلا موجِد ولا خالق الا هو والفلاسفة جوزوا صدور موجود من[٥] غير الله تعالى بشرط ان يكون وجود ذلك الغير[٤] مستندًا الى وجود اخر ينتهي الى واجب الوجود بذاته ثم هم مختلفون في انه هل يجوز ان يصدر عنه اكثر من واحد فذهب اكثرهم الى[١] انه واحد من كل وجه فلا يصدر عنه الا واحد

ثم اختلفوا في ذلك الواحد فقال بعضهم هو العقل[٢] وقال بعضهم هو العنصر ثم العقل

واختلفوا في الصادر عن المعلول الاول فقال بعضهم هو النفس

---

٤) ف ـ — ٥) ب في

٧٠ — ١) ف وانه — ٢) ف ز الاول —

وقال بعضهم هو عقل اخر ونفس وفلك هو جسم وكذلك يصدر عن كل عقل عقل حتى انتهى بالعقل[٢] الذي هو مدير فلك القمر الفعال الواهب للصور على مركبات العالم

ومن قدماء الاوائل من جوّز صدور شيء متكثر من واجب الوجود[٤] واختلفوا فيه فمنهم من قال هو الماء ومنهم من قال هو النار ومنهم من قال هو الهواء ومنهم من قال هو اجسام لطيفة بسيطة تركبت او اجزاء صغار اجتمعت[٥] فحدث العالم ومنهم من قال هو العدد[٥] ومنهم من قال هو المحبة[٦] والغلبة على ما قررنا تفصيل مذاهبهم في الارشاد[٧] الى عقايد العباد

واما المجوس فلهم تفصيل مذهب في حدوث الكاينات وسبب ٧١ امتزاج النور والظلمة[١] وسبب الخلاص لكن اتفقوا على نسبة الخير والصلاح الى النور ونسبة الشر والفساد الى الظلمة

واما المعتزلة القدرية فاثبتوا للقدرة الحادثة تأثيرًا[٢] في الايجاد[٣] والاحداث من الحركات والسكنات وبعض الاعتقادات والاعتمادات والنظر والاستدلال والعلم الحاصل به وبعض الادراكات وهي التي يجد الانسان من نفسه انها تتوقف على البواعث[٤] والدواعي وورود[٥] التكليف بمباشرتها والكف عنها

---

٣) ب تصحيح الى — ٤) ب ز بذاته ثم هم مختلفون في انه هل يجوز ان يصدر عنه الا واحد ثم اختلفوا في ذلك الواحد فنهم . . . — ٥...٥) ا ـ — ٦) ف ؟ — ٧) ف الاشارات

٧١ — ١) ب بال . . . . — ٢) ب اثرا — ٣) ف الايجاب — ٤) ف الباعث — ٥) ب وورد —

ووافقنا الفلاسفة على ان جسماً ما او قوة في جسم لا يصلح[٦] ان يكون مبدعاً لجسم

ووافقنا المجوس على ان الظلمة لا يجوز ان تحدث باحداث[٧] النور

ووافقنا المعتزلة على ان القدرة الحادثة لا تصلح[٦] لاحداث الاجسام والالوان والطعوم والروايح وبعض الادراكات والحيوة والموت ولهم اختلاف مذهب في المتولدات وانما اوردنا هذه المسئلة عقيب حدث العالم لان الدليل لما قام على ان الممكن بذاته من حيث امكانه استند الى الموجد وان الايجاد عبارة عن افادة الوجود فكل موجود ممكن مستند الى ايجاد[١] الباري سبحنه من حيث وجوده والوسايط معدات لا موجبات وهذا هو مدار المسئلة

٧٢

ولنا في تقرير هذا المعنى كلام مع الفلاسفة على مقتضى قواعدهم ومع المجوس على موجب اصلهم باعتبار انه موجود[٢] ومع المعتزلة على موجب عقايدهم

اما الكلام على الفلاسفة فنقول كل موجود بغيره ممكن باعتبار ذاته لو جاز ان يوجِد شيئاً فاما ان يوجده[٣] باعتبار انه موجود بغيره او باعتبار انه ممكن بذاته او باعتبارهما جميعاً لكن لا يجوز ان يوجد[٤] باعتبار انه موجود بغيره الا[٥] بشركة[٦] من ذاته اذ لا تعزب ذاته عن ذاته ولا يخرج وجوده عن حقيقته وهو باعتبار ذاته ممكن

---

٦) ف يصح — ٧) في الهامش ما يحدث

٧٢ — ١) ب ايجاب — ٢) ف ـه — ٣) ب ف يوجد — ٤) ب يوجده — ٥) ف او — ٦) ب شركة —

الوجود والامكان طبيعته طبيعة عدمية فلو اثر في الوجود لاثر بشركة[٧] العدم وهو محال

وهذا البرهان انما نقلناه عن قولهم في الجسم انه لا يوثر في الجسم ايجادًا وابداعاً اذ الجسم مركب من مادة وصورة فلو اثر لاثر بشركة ٧٣ من المادة والمادة لها طبيعة عدمية[١] فلا يجوز ان توجد شيئاً فالجسم لا[٢] يجوز ان[٣] يوجد ايضاً فامكان الوجود كالمادة ونفس الوجود كالصورة كما ان الجسم لا يوثر من حيث صورته الا بشركة من المادة كذلك الموجود بغيره الممكن باعتبار ذاته لا يوثر من حيث وجوده الا بشركة من امكان الوجود فلا موجد[٢] على الحقيقة الا بوجود[٤] واجب بذاته من كل وجه لا يشوبه امكان ولا عدم من وجه والوسايط ان[٥] اثبتت[٦] فانها معدات لا موجدات

فانه قيل الممكن باعتبار ذاته انما يوجب غيره او يوجد باعتبار وجوده بغيره وحين[٧] لاحظنا جانب الوجود نقطع نظرنا عن الامكان والعدم فان الامكان قد زال بثبوت الوجود وحصل الوجوب بدل الامكان فلا التفات الى الامكان اصلًا فلم يوثر بشركة الامكان

والجواب فانا اذا كان الوجود من حيث هو وجود موثرًا من غير ملاحظة الى وجه الامكان والجواز فليوثر وجود كل موجود ٧٤ حتى لا يكون العقل بالايجاب اولى من النفس او الجسم وحتى يكون الجسم موثرًا في الجسم باعتبار صورته لا من حيث مادته فان

---

٧) ب ز من

٧٣ — ١) ا عديمة — ٢...٢) ب ف ـ — ٣) ب يوجد — ٤) ب وجود — ٥) ب اذ — ٦) ف ثبتت — ٧) ب كذا محرّف

الوجود[1] من حيث هو وجود لا يختلف وانما الاختلاف في كل موجود انما يرجع الى الفواصل[2]

فانه قبل العقل الاول انما يوجب شيئاً اخر بسبب اعتبارات في[3] ذاته فهو من حيث وجوده بواجب الوجود يوجب عقلًا او نفساً ومن حيث انه ممكن بذاته يوجب جسماً هو صورة ومادة وقولكم ان جهة الامكان غير ملتفت اليها اصلًا باطل فان جهة[4] الوجوب يناسب وجود العقل والنفس وجهة الامكان يناسب وجود المادة والصورة وانما حملنا على اثبات هذا الايجاب ان[5] الواحد لا يجوز ان يصدر عنه الا واحد فانه لو صدر عنه اثنان لكان عن جهتين[6] ولو ثبت ان له جهتين لتكثرت ذاته وقد دل البرهان على ان واجب الوجود لن يتكثر

٧٥ والجواب قلنا ولو كان العقل انما اوجب عقلًا او نفساً باعتبار انه واجب بغيره لا وجب[1] الجسم جسماً او[2] نفساً باعتبار انه واجب بغيره فان قضية الوجوب بالغير لا تختلف الا ان يكون احدهما بغير واسطة والثاني بواسطة والا فمن[3] حيث ان[4] الجسم ذو مادة لا يمتنع عليه الايجاد من حيث انه واجب بغيره وكما ان العقل من حيث انه ذو امكان في ذاته لم يمتنع عليهِ الايجاب والايجاد من حيث انهُ واجب بغيره فقولوا ان الجسم يجوز ان يوجد[4] جسماً او قوة في جسم يجوز ان

---

٧٤ — ١) ف وجود الموجود — ٢) العوائل — ٣) ف ـ — ٤) ا وجه — ٥) ب ف لان — ٦) ب ف مختلفتين

٧٥ — ١) ف لا واجب — ٢) ب ف و — ٣...٣) ف ـ — ٤) ب ف يوجب —

توجب[٥] جسماً او صورة الجسمية يجوز ان توجب جسماً وهذا مستحيل بالاتفاق

ثم نقول ها هنا مقتضيات اربعة عقل ونفس وفلك[٦] ومادة وهي جواهر مختلفة متمايزة بالحقايق تستدعي مقتضيات اربعة مختلفة بالحقايق ايضاً فعليكم ان تثبتوا في المعلول الاول هذه الحقايق بحيث يناسب كل واحدٍ واحد والا فيلزم ان يصدر عن شيء واحد اشياء وذلك محال عندكم وعليكم ايضا ان تثبتوا ان تلك الاعتبارات المقتضية لا ترجع الى اضافات وسلوب فان كثرة الاضافات والسلوب ٧٦ وان لم توجب كثرة في الذات الا انها لا توجب اشياء فان ذات واجب الوجود واحدة من كل وجه الا انها لا[١] تتكثر بالاضافات والسلوب والصفات الاضافية والسلبية لا توجب اشياء متعددة اذ لو اوجبت لاضيف الى واجب الوجود جميع الموجودات اضافة واحدة من غير وسايط وذلك محال عندكم فهم[٢] بين امرين متناقضين ان[٣] اثبتوا في المعلول الاول صفات ايجابية مختلفة الحقايق فقد ناقضوا مذهبهم حيث قالوا الواحد لا يصدر عنه الا واحد وان قالوا هذه الصفات التي ثبتت[٤] اضافية او سلبية لزمهم ان يثبتوا مقتضيات متعددة لواجب الوجود وذلك ايضا يناقض مذهبهم

وهذا الزام افحام لا معيص[٥] عنه ثم نفصل القول[٦] بعد الاجمال

---

٥) ف يوجب — ٦) ا ز هو جسم مركب من صورة (ولعله حاشية مأخوذة من كتاب النحل ص ٧١ س ١٠)

٧٦ — ١) ب ز — ٢) ا فهو — ٣) ف اذا — ٤) ف تثبت — ٥) ب ز لهم — ٦) ف ـ —

فنقول اذا كان المقتضي مفصلًا معلوما مختلف الانواع يجب ان يكون المقتضى[٧] مفصلًا معلوما مختلف الحقايق وما اثبتم الا امرين احدهما
٧٧ كونه واجبا بغيره والثاني كونه جايزًا بذاته و كونه واجبا بغيره اوجب عقلًا او نفساً و كونه ممكناً بذاته اوجب صورة ومادة فقد اثبتم صدور موجودين جوهرين قايمين بذاتيهما من وجه واحد وذلك ٥
ايضًا يناقض مذهبهم[١]

واراد من تلبس مذهبهم ان يعتذر عن هذين الالزامين فقال ان الواحد لا يصدر عنهُ الا واحد كما ذكرنا الا ان العقل الاول انما يكثر باعتبارات[٣] ذاته لا بما استفاد[٣] من غيره لان الامكان له من ذاته لا من غيره والوجود له من غيره لا من ذاته فلم يستفد الكثرة ١٠ من واجب الوجود لعمري لما حصل العقل حصلت له اعتبارات اربعة احدها[٤] كونه واجباً بغيره والثاني كونه عقلًا والثالث كونه واحدًا في ذاتهِ والرابع كونه ممكنا في ذاته فاوجب من حيث هو عقل عقلًا ومن حيث هو موجود بواجب الوجود نفساً ومن حيث هو واحد صورة ومن حيث هو ممكن مادة وهذه الاعتبارات[٥] لما ١٥ كانت[٥] مختلفة الحقايق اوجبت جواهر مختلفة الانواع

٧٨ انظروا بعين الاعتبار الى هذا الاعتذار هل هو الا تحكم محض لم يقم عليه دليل عقلي ولا شاهد حسي بل هو اقل رتبة من طرد الفقها ارادوا بنا اشرف الموجودات كمالًا على اعتبارات كلها ترجع الى

---

٧) ب ز واجبا

٧٧ — ١) ب مذهبكم — ٢) ب ف باعتبار — ٣...٣) ب ف استفادًا — ٤) ا ـ — ٥...٥) ب ف ـ

عبارات فنطالبهم اولًا بصحة هذه المناسبات ولا يجدون الى اثباتها سبيلًا

ثم نقول كونه واجب الوجود بغيره امر اضافي لا محالة لان كون واجب الوجود مبدأ وعلة او موجباً ومبدعاً امر اضافي لا تتكثر به الذات[1] فاذا كان الايجاب اضافةً فيكون بين الموجِب والموجَب اضافةٌ لا محالة والامر الاضافي قد يتكثر ويتعدد ولا تتكثر به الذات فلو صلح ان يكون موجباً في العقل[2] الاول العقل[2] الاخر[2] لصح مثله في واجب الوجود بذاته[4] فهلا كثرت الاضافات في حقّ واجب الوجود حتى يتحقق له نسبة ايجاب الى موجب[6] فتتكثر النسب الاضافية ولا تتكثر بها الذات وهذا كما يقدرونه في العقل الفعال الذي هو واهب الصور على العالم الجسماني فانه ما ٧٩ من صورة تحدث في العالم الا وهي من فيضه وسنخه[1] ثم تختلف الصور باختلاف[2] الانواع والاصناف الى ما لا يتناهى ولا تختلف الصفات في الفايض بل هو على نعت واحد والصور تختلف وتتكثر بحسب القوابل والحوامل ولو اختلفت[2] النسب فانما هي اضافات لا صفات حقيقية كذلك يجب ان يقال في واجب الوجود بذاته انه ينسب اليه الكل نسبة واحدة من حيث وجودها الممكن ثم الاختلاف يحصل في القوابل او[4] تكون الاضافات والسلوب كثيرة

---

٧٨ — ١) ف بالذات — ٢...٢) ف صلح الاول العقل الآخر — ٣) ب لعل ٤...٤) ب ف ـ — ٥) ب نحو — ٦) ف موجَب موجب

٧٩ — ١) ف سبحه — ٢) ب ف اختلاف — ٣) ف اختلف بالنسب — ٤) ف ان —

وتتعدد الموجبات بحسب تلك ولا يوجب ذلك كثرةً[٥] في الذات كما قالوا في المعلول الاول[٦]

ونقول كون العقل الاول عقلاً امر سلبي عندكم لان معنى كونه عقلاً[٧] انه مجرد عن المادة والتجريد عن المادة سلب المادة ونفيها والنفي كيف يناسب وجود جوهر عقلي هو عقل كيف والسلوب كثيرة فهلا[٨] اوجب بكل سلب جوهراً عقلياً فانه كما يسلب عنه المادة يسلب عنه الصورة اعني الصورة الجسمية ويسلب عنه الكيفية والكمية والوضع والحيز والمكان والزمان ولم يجب ان يقال يلزم عنه[١] بكل سلب جوهر عقلي ومثل هذه السلوب تتحقق في حق واجب الوجود ايضا ولا يوجب كل سلب جوهراً عقلياً وان سلم ذلك حصل غرضنا من اضافة الكل اليه

ثم نقول لم صار كونه واجب الوجود لغيره اولى بايجاب نفس[٢] من كونه مجرداً عن المادة ولو عكس الامر فجعل ما ذكرتموه[٣] بالغير موجباً للعقل وما ذكرتموه من التجرد عن المادة موجبا للنفس اي محال كان يلزم منه[٤] واي خلل كان يحصل وهل هذا الا تحكم[٦] بارد بني على تقليد او تقليد استند الى تحكم

ونقول عددتم اعتبارات اربعة وقضيتم بوحدة العقل في ذاته وقلتم ان الوحدة توجب نفسا او جسما فبينوا ما هو المستفاد من

---

٥) ف كثيرة — ٦) ب س ر ز حسب تلك ولا يوجب كثرة في الذات — ٧) ف ز عندكم — ٨) ف فهو

٨٠ — ١) ب منه كل — ٢) ب النفس — ٣) ب ف ز من الوجوب (د) — ٤) ب ز ام — ٥...٥) ف س — ٦) ف تقليد —

الباري تعالى[٧] وما هو له من ذاتـه فان الذي له من ذاته ليس الا امكان الوجود بقيت اعتبارات ثلاثـة وان كانت مستفادة من الاول استدعت ثلاث مقتضيات وواجب الوجود واحـد من كل ٨١ وجه وان كانت له لذاته اي من لوازم ذاته[١] فقد بطل قولكم ان الذي له من ذاته[١] هو الامكان فقط ثم الامكان لا يناسب الا المادة لان طبيعة المادة طبيعة عدمية لها استعـداد قبول الصور والامكان طبيعة عدمية ايضا لها استعـداد قبول الوجود بقيت الصورة لا موجب لها

ومما يقضى[٢] **منه العجب** ان الجسم الذي هو مركب من جوهرين مختلفين مادة وصورة لا يجوز ان يوجب جسما مثله وشيء ما له وجود بغيره وامكان بذاته يوجب جواهر عقلية حقيقية مختلفة بالنوع لا يجوز ان تشترك في مادة مع ان الامكان[٣] ليس يتحقق له وجود الا في الذهن والمادة يتحقق لها وجود في الخارج فعرف[٤] بهذه الاعتراضات ان[٥] الواسطـة التي اوجبوا وجودهـا حتى[٦] توجب الموجودات لا يحتاج اليها

ثم نقول من اين اثبتم اربع اعتبارات فى الصادر الاول حتى صدرت عنه اربعة جواهر فما قولكم فى الصادر الثـاني والثالث افيصدر عن كل واحد على مثال ما صدر من الاول او يتغير الترتيب ٨٢ فان كان على مثال الاول فيجب ان يصدر عن كل واحد من الاربعة

---

٧) ب ز بعد

٨١ — ١) ا ـ — ٢) ب ف يقتضي — ٣) ا الامكان — ٤) ف فوق — ٥) ف ـ — ٦) ف ـ

اربعة جواهر فيتضاعف الاعداد اربعة في اربعة وذلك على خلاف[1] الوجود او يصدر عن العقل الثاني اربعة اخرى[2] فما الموجب للوقوف على تسعة من العقول او تسع[3] من النفوس وتسعة من الافلاك واربعة من العناصر فهلا زاد الى ما لا يتناهى او هلا[4] زاد بعدد[5] معلوم او هلا نقص فهل الانتهاء الى عدد معلوم ثم الوقوف عليه الا تحكم محض ثم ما الموجب حتى يتغير التأثير من السماوي المتركب تركيبا لا ينحل قط المتحرك تحركا[6] على الاستدارة لا يسكن قط الى العناصر والمركبات تركيبا[7] لا يدوم قط ولا يثبت على حال قط المتحركة تحركاً على الاستقامة ثم الانتهاء الى النفس الانسانية والوقوف عليها اخراً وما الموجب لتقدير[8] النجوم والشمس والقمر باقدارها المعلومة حتى صار منها ما هو اكبر ومنها ما هو اصغر وما ٨٣ الموجب لتعيين القطبين بالموضع المعلوم مع ان كل كرة واحدة وليس بعض الاجزاء بتعين القطب فيه اولى من البعض فان كنتم[1] شرعتم في طلب العلة لكل شيء وادعيتم ان كمال نفس الانسان في[2] ان تتجلى لها[3] حقايق الموجودات وتصرفتم بالفكر العقلي في الهيئات[4] وكيفية الابداع فافيدونا جواب هذه الاسولة واذ رأينا انحصاركم[5] وتحيركم ورأينا الوجود على خلاف الترتيب الذي وضعتم ولم تستمر قاعدتكم على ما مهدتم عرف بطلان مذهبكم من كل وجه وعلم

---

٨٢ — ١) ف ز الواجب — ٢) ا اجزا و ز ولا يقف وعن الاخر كذلك الى ما لا غاية له وان تغير الترتيب ووقف — ٣) ب ف وتسعة — ٤) ف ـ — ٥) ف بقدر — ٦) ف ـ — ٧) ب ف لتقدر

٨٣ — ١) ب ـ — ٢) ف ـ — ٣) ف له — ٤) ف هيانه — ٥) ب انحسارکم

بالضرورة استناد الموجودات الى صانع عالم قادر مختار ابتدع الخلق بقدرته وارادته[٧] ابتداعاً[٨] واخترعهم[٩] على مشيئته اختراعاً ثم سلكهم في طرق ارادته[١٠] وبعثهم على[١٠] سبيل محبته لا يملكون تأخراً عما قدمهم اليه ولا يستطيعون تقدماً الى ما اخرهم عنه وهذا القدر يكفي في هذه المسئلة من الرد على الفلاسفة المتفقين على رأي[١١] ارسطاطاليس وسنرد[١٢] على الباقين عند تعقبنا اراء ارباب المقالات ان شاء الله تعالى

واما المجوس[١٣] فمذهبهم يدور على قاعدتين احديهما ذكر سبب امتزاج النور والظلمة[١] والثانية ذكر سبب خلاص النور من الظلمة والاولى هي المبدأ والثانية هي المعاد وذلك انه لما الزم عليهم ان النور اذا كان ضد الظلمة جوهراً وطبعاً وفعلاً وحيزاً وهما متنافران ذاتاً وطبيعةً فكيف امتزجا[٢] وما الموجب لاجتماعهما حتى حصل الامتزاج وحصل بحصول الامتزاج صور هذا العالم ثم هل يبقى هذا الامتزاج ابد الدهر ويلزم عليهم كون اجزاء النور معذبةً ابد الابدين او تتخلص يوماً ما فما الموجب للخلاص

فصار مدار المسئلة معهم على[٣] تقرير هذين الركنين

قالت طائفة منهم ان النور فكر في نفسه فكرةً ردية فحدث منها الظلام متشبثاً ببعض اجزاء النور وهذا قول من قال بحدوث الظلام

---

٧) ب ف ـ — ٨) ف ابداعا — ٩) ب واخترعتم — ١٠...١٠) ف ـ —
١١) ب ـ — ١٢) ب ف سنورد — ١٣) راجع الى كتاب النحل ص ١٨٢
٨٤ — ١) ف بالظلمة — ٢) ف امتزاجا — ٣) ب في ف ـ —

فيقال لهم اذا كان النور خيراً لا شر فيه بوجه ما فما الموجب لحدوث الفكرة الردية فان حدثت بنفسها فهلا حدث الظلام بنفسه من غير ان ينسب اليه وان حدث بالنور فالنور كيف احدث اصل
٨٥ الشر ومنبع الفساد فانه ان كان كل فساد في العالم انما انتسب الى الظلام والظلام انتسب الى الفكرة كانت الفكرة مبدأ الشر والفساد.

ومن العجب انهم احترزوا حتى لم ينسبوا شراً جزئياً الى النور في الحوادث ولزمهم ان ينسبوا كل الشر واصل الفساد اليه

ومن قال بقدم الظلام فالرد عليه ان العقل يقضي ضرورةً ان شيئين متنافرين غاية التنافر طبعاً لا يمتزجان الا بقاسر فانهما لو امتزجا بذاتيهما بطل تنافرهما بذاتيهما وما هو متنافر ذاتاً لا يجوز ١٠ ان يجتمع ذاتاً فالذات الواحدة لا توجب اجتماعاً وافتراقاً وذلك يقتضي الا يحصل وجود ما وقد حصل فهو خُلف

ونقول ايضاً الظلام لا يخلو اما ان يكون موجوداً حقيقةً او لم يكن فان كان وجوده وجوداً حقيقياً فقد ساوى النور في الوجود وبطل الامتياز عنه من كل وجه وكذلك ان ساواه في القدم ١٥ والوحدة ثم الوجود من حيث هو وجود خير لا محالة فلم يكن الظلام
٨٦ شراً وان لم يكن موجوداً حقيقةً فما ليس بموجود حقيقةً كيف يكون قديماً وكيف ينافي ضده وكيف يحصل منه امتزاج وكيف يحصل من امتزاجه وجود العالم

---

٤) ف فلا

٨٥ — ١) ب ز اعم — ٢) ب ـ — ٣) ب (اولا) ساول (ثم) تناول و ـ النور في الوجود

٨٦ — ١) ب يساوى

ونقول ايضاً عندكم وجود خير من شرّ ووجود شرّ من خير لا يتصور

ومن قال بحدوث الظلام فقد لزمه حدوث شرّ من خير ثم حدوث العالم من الامتزاج وذلك حدوث خير من شرّ

ومن قال بقدمه فقد لزمه حصول العالم من الامتزاج والامتزاج ان كان خيراً فهو حصول خير من شرّ وان كان شراً فهو حصول شرّ من خير ثم لو كان الامتزاج خيراً اوجب ان يكون الخلاص شراً لانه ضده ولو كان شراً فالخلاص خير وعلى اي وجه قُدّر فلا بد من حصول خير من شرّ وحصول شرّ من خير

ونقول ايضاً العقل بالضرورة يقضي بان امتزاج جوهرين بسيطين لا يقتضي الا طبيعةً واحدة ونحن نرى مختلفات في العالم اختلافاً في النوع والشخص والحقيقة والصورة على طبايع مختلفة واعراضٌ متضادة وهذه المختلفات تستحيل ان تحصل من امتزاج امرين بسيطين ٨٧ فقط فانهما لا يوجبان اموراً على خلاف ذاتيهما ولا يوجدان اكواناً على ضد طبيعتيهما فقد بطل قولهم ان الكون والكاينات حصلت من الامتزاج بل لا بدّ من اسنادهما الى فاطر حكيم قادر عليم

واما الكلام على المعتزلة فنذكر اولاً طريق اهل السنّة في اسناد الكاينات الى الله سبحانه خلقاً وابداعاً

ولهم طريقان في ذلك احدهما قولهم الافعال المحكمة دالة على علم مخترعها اذ الاتقان والاحكام من اثار العلم لا محالة واذا كان الفعل

٢...٢) ب ـ — ٣...٣) ف ـ — ٤) ف وجب — ٥) ف واغراض
٨٧ — ١) ف الكليات

صادرًا من[٢] فاعل متقن[٣] فيجب ان يكون من آثار علم ذلك الفاعل ومن المعلوم ان علم العبد لا يتعلق قط بما يفعله من كل وجه بل لو علمَه علمَه[٤] من وجه دون وجه علم جملة لا علم تفصيل فوجوه الاحكام في الفعل لم تدل على علمه[٥] وليست من آثار علمه[٥] فيتعين[٦] ان الفاعل غيره وهو الذي احاط به علماً من كل وجه وهذه الطريقة هي التي اعتمد عليها[٧] الشيخ[٨] ابو الحسن الاشعري رضي الله عنه ٨٨ واوردها في كتبه وفرضها في الغافل اذا صدر عنه فعل

والحق ان الدليل ليس بمختص بالغافل فان الغافل كما لم يحط[١] علماً بالفعل من كل وجه كذلك العالم لم يحط به علماً من كل وجه[٢] والفاعل الخالق يجب ان يكون محيطاً بالفعل من كل وجه[٢] اذ الاحكام انما يثبت فيه من اثار علمه لا من اثار علم غيره ويدل على علمه لا على علم غيره فكما يستحيل ايجاد الفعل واختراعه على[٢] جهل وغفلة بالمخلوق المخترع من كل وجه كذلك يستحيل ايجاده على غفلة من وجه قال الله تعالى[٤] أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ۚ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ

فانه قبل هذا الدليل لا يصلح لاثبات استحالة حدوث الفعل بالقدرة الحادثة فان احاطة العبد بالفعل من كل وجه غير مستحيل وان[٦] لم يتفق في الصورة المذكورة[٧] وقوعاً لا وجوباً فلو قدر[٨] تعلق العلم الحادث بالفعل من كل وجه وجب ان تجوزوا حصول الفعل

---

٢) ب عن — ٣) ب معين — ٤) ب ف ـه — ٥...٥) ب ـه — ٦) ف فمعين — ٧) ب ف ...ها — ٨) ب ـه

٨٨ — ١) ف يحيط به — ٢...٢) ا ـه — ٣) ب عن — ٤) سورة ٦٧ آ ١٤

٥) ب خلقهم — ٦) ب واما في تلك — ٧) ب المقدومة — ٨) ف قدرنا

بالقدرة الحادثة من كل وجه لان الاحكام والاتقان فيه دل على علم الفاعل ومع ذلك لم يجز على اصلكم فدل ان الاستدلال بانتفاء العلم من كل وجه باطل وايضاً فان القدر الذي[1] تعلق العلم[2] به وجب ان ٨٩ يكون مخلوقاً للعبد وعندنا العلم بالفعل من كل وجه غير شرط[3] بل العلم باصل وجوده شرط كونه فاعلاً وهو لم يعدم ذلك

والجواب انا ما انشأنا هذا الدليل لبيان استحالة حدوث الفعل بالقدرة الحادثة بل لنفي كون العبد خالقاً لافعاله التي يثاب ويعاقب عليها اذ لو كان خالقاً لدل الاحكام[4] في فعله[4] على علمه لكن لم يدل فلم يكن خالقاً لانه لو كان خالقاً لكان عالماً بخلقه من كل وجه لكنه ليس بعالم به[5] من كل وجه فليس بخالق

هذا وجه دلالة هذا النظر فلا يلزمنا تقدير الاحاطة به من كل وجه فان انتفاء العلم اذا[6] دل على انتفاء الخالقية لم يلزم ان يدل وجود العلم على ثبوت الخالقية بل هو عكس الادلة[6] والدليل لا ينعكس

ولو نصرنا لبيان الاستحالة صغنا الدليل صياغة اخرى

فقلنا لو كان الفعل منتسباً الى العبد ابداعاً لوجب ان يكون في حال ابداعه عالماً بجميع احواله ويستحيل من العبد الاحاطة بجميع ٩٠ وجوه الفعل في حالة واحدة لامرين احدهما ان العلم الحادث[1] لا يتعلق بمعلومين في حالة واحدة وذلك لجواز طريان الجهل على العالم باحد الوجهين فيؤدي الى ان يكون عالماً جاهلاً بمعلوم واحد في حالة واحدة

---

٨٩ — ١) ف القدرة التي — ٢) ب ـ — ٣) ف مشروط — ٤...٤) ب ـ — ٥) ا له — ٦) ب ف الدلالة

٩٠ — ١) ب ف ز الواحد —

ويكون علمه علماً من وجه وجهلاً[٢] من وجه

الثاني ان وجوه المعلومات في[٢] الفعل تنقسم الى ما يعلم ضرورة والى ما يعلم نظرًا فيحتاج حالة الايجاد في تحصيل ذلك العلم الى نظر وهو اكتساب ثانٍ وربما يحتاج الى معرفة الضروري والنظري من وجوه الاكتساب فيؤدي الى التسلسل حتى لا يصل الى ايجاد الفعل المطلوب وعن هذا المعنى صار كثير من عقلاء الفلاسفة الى ان الايجاد لن يحصل الا بالعلم حتى لو تصور من الانسان العلم بوجوه الفعل كلياً[٤] وجزياً ومحلاً ومكاناً وزماناً وعدداً وشكلاً وعرضاً وكماً لا لتصور منه الايجاد والابداع وعن هذا صاروا الى ان علم الباري سبحنه بذاته هو المبدئ لوجود الفعل الاول وفرقوا بين العلم الفعلي والعلم ٩١ الانفعالي وانما يحتاج الانسان الى القدرة والارادة والدواعي والآلات والادوات لان علمه لن يتصور ان يكون علماً[١] فعلياً بل علومه كلها انفعالية ولذلك اتفق المتكلمون باسرهم على ان العلم يتبع المعلوم فيتعلق به على ما هو به ولا يكسبه صفةً ولا يكتسب عنه صفةً وهذا هو سرّ هذه الطريقة ونهايتها

اما الطريق الثاني في بيان استحالة كون القدرة الحادثة صالحة للايجاد

فنقول لو صلحت للايجاد لصلحت لايجاد كل موجود من الجواهر والاعراض وذلك لان الوجود قضية واحدة تشمل الموجودات وهو من حيث انه وجود لا يختلف فليس يفضل الجوهر العرض[٢] في

---

٢) ف وجهلا — ٣) ب و — ٤) ف كاينا

٩١ — ١) اعلمه — ٢) ف للعرض

الوجود من حيث انه وجود بل من وجه آخر وهو القيام بالنفس والحجمية والتحيز والاستغناء عن المحل وعند الخصم هذه كلها صفات تابعة للحدوث وليست من اثار القدرة واما الشيئية والعينية والجوهرية والعرضية فهي اسماء اجناس عنده ثابتة في العدم ليست ايضاً من اثار القدرة فلم يبقَ من الصفات وجه لتعلق القدرة الا ٩٢ الوجود وهو لا يختلف في الموجودات وجهة الصلاحية ايضاً وفي القدرة جهة واحدة فلو صلحت لايجاد موجود ما صلحت لايجاد كل موجود لكنها لا تصلح لايجاد بعض الموجودات من الجواهر واكثر الاعراض فلم تصلح لايجاد موجود ما

ومما يوضحه ان الصلاحية لو اختلفت بالنسبة الى موجود وموجود لاختلفت بالنسبة الى قدرة وقدرة حتى يقال تصلح قدرة زيد لحركة ولا تصلح قدرة عمرو لمثل تلك الحركة بل عند الخصم لما شملت الحقيقة جميع قدر البشر استوت كلها في الصلاحية كذلك شملت حقيقة الوجود جميع الموجودات فيجب ان تستوي في قبول اثر الصلاحية بل يمكن ان يقال[1] ان الصلاحية ليست تابعةً لحقيقة القدرة بل هي مختلفة بالنسب وعن هذا صلحت للايجاد عندهم ولم تصلح للاعادة والاعادة ايجاد ثانٍ وصلحت لتحصيل العلم ولم تصلح للغفلة عن ذلك العلم

ومما يوضحه ان صلاحية القدرة لم تخلُ من احد الامرين اما ان تثبت عموماً فيجب[1] ان لا يختلف بالنسبة الى موجود دون[2] موجود ٩٣

---

٩٢ — ١) ب ف يقدر

٩٣ — ١) ف ز بالنسبة — ٢) ب و —

كما بينا واما ان تثبت خصوصاً ولا دليل على التخصيص لبعض الموجودات دون البعض سرى جريان العادة بما الفناه من الافعال المنسوبة الى العباد وسنبين ان ذلك على اي وجهٍ يثبت[٣] وبالجملة فليس يصلح ذلك دليلًا على حصر صلاحية القدرة فيها[٤] دون ساير الموجودات تجويزًا وامكاناً

فانه قبل الستم اوجبتم تعلق القدرة الحادثة ببعض الموجودات دون البعض وسميتم نفس التعلق كسباً فما ذكرتموه في التعلُّق والكسب من التخصيص فهو جوابنا في الايجاد من التخصيص

ومن العجب انكم تنكرون[٥] تأثير القدرة الحادثة وتثبتون التعلُّق فهلا جوزتم عموم التعلق حتى يتعلق بكل موجود قديم او حادث جوهر او عرض فان خصصتم التعلق مع نفي التأثير فلا تستبعدوا منا تخصيص التعلق مع اثبات التأثير

والجواب قلنا نحن بينا[٦] القدرة الحادثة وتعلقها بالمقدور[٧] ولم نثبت ٩٤ عموم التعلق ولا لزمنا ذلك اذ لم نعين جهة التأثير بالوجود والحدوث وانتم عينتم جهة التأثير بالوجود[١] من حيث هو وجود قضية عامة فلزمكم عموم التعلق والتأثير في كل موجود واستحال على اصلكم حصر صلاحية القدرة في بعض الموجودات دون البعض

ولم يثبت شيخنا ابو الحسن رحمه الله للقدرة الحادثة صلاحية اصلًا لا لجهة الوجود ولا لصفة من صفات الوجود فلم يلزمه التعميم والتخصيص

---

٣) ب ف ينسب — ٤) ف فيما — ٥) ف ز اثبات — ٦) ب ف اثبتنا — ٧) ف بالقدورات

٩٤ — ١) ب ف ز والوجود (وهو صواب)

واما القاضي ابو بكر[٢] فقد اثبت لها اثراً[٣] كما سنذكره ولكنه يبرئ[٤] جهة الوجود عن التأثير فيه فلم يلزمه التعميم

قال القاضي[٢] الانسان يحس من نفسه تفرقةً ضرورية بين حركتي الضرورية والاختيارية[٤] كحركة المرتعش وحركة المختار والتفرقة لم ترجع الى نفس الحركتين من حيث الحركة لانهما حركتان متماثلتان بل الى زايد على كونهما حركة وهو كون احدهما مقدورة مرادة وكون الثانية غير مقدورة ولا مرادة ثم لم يخلُ الامر من احد حالين اما ان يقال تعلقت القدرة باحديهما تعلق العلم من غير تأثير اصلاً فيؤدي ذلك الى نفي التفرقة فان نفي التاثير كنفي التعلق فيما ٩٥ يرجع الى ذاتي الحركتين والانسان لا[١] يجد التفرقة[٢] فيهما[٢] وبينهما الا[٢] في امر زايد على وجودهما واحوال وجودهما واما ان يقال تعلقت القدرة باحديهما تعلق تاثير[٤] لم يخلُ الحال من احد امرين اما ان يرجع التاثير الى الوجود والحدوث واما ان يرجع الى صفة من صفات الوجود والاول باطل بما ذكرناه انه لو اثر في الوجود لاثر في كل موجود فتعين انه يرجع التاثير الى صفة اخرى وهي حال زايدة على الوجود قال وعند الخصم قادرية الباري سبحانه لم توثر الا في حال هو الوجود لانه اثبت في العدم ساير صفات الاجناس من الشيئية[٥] والجوهرية والعرضية والكونية واللونية الى اخص الصفات من الحركات والسكون[٦] والسوادية والبياضية فلم يبقَ سوى حالة

---

٢) ف ز رحمه الله — ٣) ب ف ز ما — ٤) ب الضرورة والاختيار
٩٥ — ١) ب ف ـه — ٢...٢) ب ـه — ٣) ب ف لا وب في ذاتها بل في
— ٤) ف التاثير — ٥) ب النسبة — ٦) ف السكنات —

واحدة هي الحدوث [٨]فلياخذ مني[٨] في قدرة العبد مثله

فالزمه اصحابه انك اثبت حالًا مجهولة لا ندري[٩] ما هي اذ لا اسم لها ولا معنى

قال[١٠] بل هي معلومة بالدليل[١١] والتقسيم الذي ارشدنا اليه كما بينا
٩٦ فان لم تتيسر لي عبارة عنها باسم خاص لم يضر ذلك السنا اثبتنا وجوهاً ٥
واعتبارات عقلية[١] للفعل الواحد واضفنا كل وجه الى صفة اثرت فيه مثل الوقوع فانه من اثار القدرة والتخصيص ببعض الجايزات فانه من اثار الارادة والاحكام فانه من دلايل[٢] العلم وعند الخصم كون الفعل واجباً او نـدباً او حلالًا او حراماً او حسناً او قبيحاً صفات زايـدة على وجوده بعضها ذاتيـة للفعل وبعضها من اثار[٣] الارادة ١٠
وكذلك الصفات التابعة للحدوث مثل كون الجوهر متحيزاً وقابلًا للعرض فاذا جاز عنده اثبات صفات هي احوال واعتبارات زايدة على الوجود[٤] لا تتعلق بها القادرية وهي معقولة ومفهومـة فكيف يستبعد مني اثبات اثر للقدرة الحادثة معقولًا ومفهوماً ومن اراد تعيين ذلك الوجه الذي سماه حالًا[٥] فطريقه ان يحصل حركة[٦] مثـلًا ١٥
اسم جنس يشمل انواعاً واصنافاً او اسم نوع يتمايز بالعوارض واللوازم فان الحركات تنقسم الى اقسام فمنها ما هو كتابة ومنها مـا هو قول
٩٧ ومنها ما هو صناعة باليـد وينقسم كل قسم الى اصناف فكون

٨...٨) ب كذا اولا ثم ناخذ و ـ مني — ٩) ا يدر — ١٠) ا زلا — ١١) ا ـ ٩٦ — ١) ب ف ـ — ٢) ب اثار — ٣) ف ـ — ٤) ب ز او وجوده — ٥) ب ف ز واثبته اثرا — ٦) ب الحركة

حركة اليد[1] كتابة وكونها صناعة متمايزان وهذا التمايز راجع الى حال في احدى الحركتين تتميز بها عن الثانيـة مع اشتراكهما في كونهما حركة وكذلك الحركة الضرورية والحركة الاختيارية فتضاف تلك الحالة الى العبد كسباً وفعلاً ويشتق له[2] منها اسم خاص مثـل قام وقعد وقايم وقاعد وكتب وقال وكاتب وقايل ثم اذا اتصل بـه امر ووقع[3] على وفاق الامر سمّي عبادة وطاعة فاذا اتصل بـه نهي ووقع على خلاف الامر سمّي جريمة ومعصية ويكون ذلك الوجه هو المكلف به وهو المقابل بالثواب او العقاب كما قال الخصم ان الفعل يقابل بالثواب او العقاب لا من حيث انه موجود بل من حيث انه حسن او قبيح والقبح والحسن حالتان زايدتان على كونه فعلاً وكونه موجوداً وهو ابعد من العدل والقاضي اقرب[4] الى العدل[4] فانه اضاف الى العبد ما لم يقابل بثواب او عقاب وقابل بالثواب والعقاب مـا لم يكن من اثار قدرته[5] والقاضي عين الجهة التي[1] هي عنده تقابل بالجزاء ٩٨ فاثبتها فعلاً للعبد[2] وعين الجهة التي هي فعل العبد وكسبه فقابلها بالجزاء وذلك هو العدل

ومما يوضح طريقة القاضي ويبين انـه ما خالف الاصحاب تلك المخالفة البعيدة ان الفعل ذو جهات عقلية واعتبارات ذهنية عامة وخاصة كالوجود والحدوث والعرضية واللونية وكونـه حركة او سكوناً وكون الحركة كتابة او قولاً[2] وليس الفعل بذاتـه شيئاً

---

٩٧ — ١) ف ـ — ٢) ف لها — ٣) ب ز ذلك — ٤..٤) ب ف ـ —
٥) انظر النحل ص ٧٠

٩٨ — ١) ب لم تقابل ف تقابل عنده — ٢) ا في الهامش للربّ — ٣) ب للفعل وليس

من هذه الوجوه بل هي كلها مستفادة له من الفاعل والذي له بذاته هو الامكان فقط واما وجوده فمستفاد من موجده على الوجه الذي هو به وهو اعم الوجوه واما كونه كتابةً او قولًا فمستفاد من كاتبه او قايله وهو اخص الوجوه فيتميز الوجهان تميزًا عقليًّا لا حسيًّا وتغاير المتعلقان تغايرا سمي احدهما ايجادًا وابداعاً وهو نسبة اعم الوجوه الى صفة لها عموم التعلق وسمّي الثاني كسباً وفعلًا وهو نسبة اخص الوجوه الى صفة لها خصوص التعلق فهو من حيث وجوده يحتاج الى موجد ومن حيث الكتابة والقول يحتاج الى كاتب وقايل والموجد لا تتغير ذاته او صفته لوجود الموجد ويشترط كونه عالماً بجميع[1] جهات الفعل والمكتسب تتغير ذاته وصفته لحصول الكسب ولا يشترط كونه عالماً بجميع[1] جهات الفعل

وبيانه انّ نقول جلت القدرة الازلية عن[2] ان يكون لها صلاحية مخصوصة مقصورة على وجوه من[2] الفعل مخصوصة وقصرت القدرة الحادثة عن ان يكون لها صلاحية عامة شاملة لجميع وجوه الفعل وذلك ان صلاحية القدرة الحادثة لم تشمل[4] جميع الموجودات بالاتفاق فلا تصلح لايجاد الجوهر وكل عرض بل هي مقصورة على حركات مخصوصة والقدرة الحادثة فيها مختلفة الصلاحية حتى يمكن ان يقدر نوعية مخصوصة[5] في القدرة الحادثة لتنوع الصلاحية فلذلك اقتصرت على بعض الموجودات دون[6] البعض بخلاف قدرة[6] الباري سبحنه فان صلاحيتها واحدة لا تختلف فيجب ان يكون متعلقها واحدًا لا

---

٩٩ ١) ف ـ — ٢) ا ـ — ٣) ب ز وجوه — ٤) ب ز على — ٥) ب ف ـ — ٦...٦) ا ـ

يختلف وذلك هو الوجود فاذا لم يجز ان يضاف اخص الاوصاف الى ١٠٠
الباري سبحانه لانه يؤدي الى قصوره في الصلاحية كذلك لا يجوز
ان يضاف اعم الاوصاف الى القدرة الحادثة لانه يؤدي الى كمال في
الصلاحية فلا ذاك[1] الكمال مسلوب عن القدرة الالهية ولا[2] هذا
٥ الكمال ثابت للقدرة الحادثة فينعم النظر فيه[3] لان فيه[3] خلاص فلا
يجوز ان يضاف الى الموجد ما يضاف الى المكتسب حتى[4] يقال هو
الكاتب القايل القاعد القايم ولا يجوز ان يضاف الى المكتسب ما
يضاف الى الموجد حتى[5] يقال هو الموجد المبدع الخالق الرازق

وعن هذا لما رأى الجواب المرتضى عند التمييز بين الخلق والكسب ان الخلق
١٠ هو الموجود بايجاد الموجد ويلزمه حكم وشرط

اما الحكم فان[6] لا يتغير الموجد بالايجاد فيكسبه صفة ولا
يكتسب عنه صفة

واما الشرط ان يكون عالماً به من كل وجه والكسب[7] هو
المقدور بالقدرة الحادثة ويلزمه حكم وشرط ١٠١

١٥ اما الحكم فان[1] يتغير المكتسب بالكسب فيكسبه صفة
ويكتسب عنه صفةً

واما الشرط فان يكون عالماً ببعض وجوه الفعل او نقول يلزمه
التغيير ولا يشترط العلم به من كل وجه

وهذا تحقيق ما قاله الاستاذ ان كل فعل وقع على التعاون كان

---

١٠٠ — ١) ب ذلك ف نال — ٢) ف ـ — ٣...٣) ب ف لانه — ٤) ا ز لا — ٥) ف ز لا — ٦) ف فانه — ٧) المكتسب

١٠١ — ١) ف فانه —

كسباً[٢] للمستعين وحقيقة الكسب من المكتسب هو وقوع الفعل بقدرته مع تعذر انفراده به وحقيقة الخلق هو وقوع الفعل بقدرته مع صحة انفراده به وهذا ايضاً[٣] شرح لما[٤] قاله الاستاذ ابو بكر ان الكسب هو ان تتعلق القدرة به على وجه ما وان لم تتعلق به من جميع الوجوه والخلق هو انشا العين وايجاد من العدم فلا فرق بين قوليهما وقول القاضي الا ان ما سمياه وجهاً واعتباراً سماه القاضي صفةً وحالًا

ونحا[٥] ابو الحسن رحمه الله حيث لم يثبت للقدرة الحادثة اثراً اصلًا غير اعتقاد العبد بتيسير[٦] الفعل عند سلامة الالات وحدوث
١٠٢ الاستطاعة والقدرة والكل من الله تعالى

وغلا إمام الحرمين[١] حيث اثبت للقدرة الحادثة اثراً هو الوجود غير انه لم يثبت للعبد استقلالًا بالوجود[٢] ما لم يستند الى سبب آخر ثم تتسلسل الاسباب في سلسلة الترقي الى الباري سبحنه وهو الخالق المبدع المستقل بابداعه من غير احتياج[٣] الى سبب[٤] وانما سلك في مسلك الفلاسفة حيث قالوا بتسلسل الاسباب وتأثير الوسايط الاعلى في القوابل الادنى وانما حمله على تقرير ذلك الاحتراز عن ركاكة[٤] الجبر والجبر على تسلسل الاسباب الزم اذ كل مادة تستعد لصورة خاصة والصور كلها فايضة على المواد من واهب الصور جبراً حتى

---

٢) ف ا — ٣) ا ايضاح — ٤) ب ف ما — ٥) ب ز شيخنا — ٦) ف بتسيير

١٠٢ — ١) هو ابو معالى الجويني انظر النحل ص ٧٠ س ١٢ — ٢) ب بالايجاد — ٣...٣) ا ب ز فيه — ٤) ب كلام

الاختيار على المختارين جبر والقدرة على القادرين جبر وحصول الافعال من العباد عند النظر الى الاسباب جبر وترتيب الجزا على الافعال جبر وهو كالمرض يحصل عند سوء المزاج وكالسلامة تحصل عند اعتدال المزاج وكالعلم يحصل عند تجريد العقل عن الغفلة وكالصورة تحصل في المرآة عند التصقيل فالوسايط معدات لا ١٠٣ موجدات وما له طبيعة الامكان في ذاته استحال ان يكون موجدًا على حقيقة كما بينا

اما شبهة المعتزلة فتنحصر في مسلكين احدهما مدارك العقل والثاني مدارك السمع

اما الاول فقالوا الانسان يحسّ من نفسه وقوع الفعل على حسب الدواعي والصوارف فاذا اراد الحركة تحرك واذا اراد السكون سكن ومن انكر ذلك جحد الضرورة فلولا صلاحية القدرة الحادثة لايجاد ما اراد لما احسّ من نفسه ذلك قالوا وانتم وافقتمونا على احساس التفرقة بين حركة الضرورة والاختيارية ولم يخل الحال من احد امرين اما ان يرجع الى نفس الحركتين من حيث ان احديهما واقعة بقدرته والثانية واقعة بقدرة غيره واما ان يرجع الى صفة في القادر من حيث انه قادر على احديهما غير قادر على الثانية فان كان قادرًا فلا بدّ له من تأثير في مقدوره ويجب ان يتعين الاثر في الوجود لان حصول الفعل بالوجود لا بصفة اخرى تقارن الوجود

---

١٠٣ — ١٠٠١) ف ـ — ٢٠٠٢) ب حركتي الضرورة والاختيار ف الحركة الضرورية والحركة الاختيارية — ٣) ف احديها — ٤) ب القادرين (اولا) — ٥) ف غير قادر — ٦) ب ـ ف ما — ٧) ف للفعل — ٨) ف ولا —

١٠٤ وما سميتموه كسباً غير معقول فان الكسب اما ان يكون شيئاً موجوداً او لم يكن شيئاً موجوداً فان كان شيئاً موجوداً فقد سلمتم التأثير في الوجود وان لم يكن موجوداً فليس بشيء

واكدوا ما قالوه بقولهم اثبات قدرة لا تاثير لها كنفي القدرة فان تعلقها بالمقدور كتعلق العلم بالمعلوم ولا يجد الانسان تفرقة بين حركتين في ان احديهما معلومة والثانية مجهولة ويجد التفرقة بينهما في ان احديهما مقدورة والثانية غير مقدورة

فنقول وقوع الفعل على حسب الدواعي ممنوع بل هو نفس المتنازع فيه ودعوى الضرورة فيه غير مستقيم لمخالفتنا اياكم في ذلك ولانتقاضه عليكم طرداً وعكساً فان افعال النايم والساهي والغافل لم تقع على حسب الدواعي وهي منسوبة الى العباد نسبة الايجاد عندكم وكثير من الاعراض وقع على حسب الدواعي وهي غير منسوبة الى العباد نسبة الايجاد عندكم بالاتفاق كالالوان التي تحصل بالصبغ والطعوم التي تحصل بالمزج والحرارة والرطوبة والبرودة ١٠٥ واليبوسة عند تقريب الاجرام بعضها من بعض والشبع عند الطعام والري عند الشرب والفهم عند الافهام الى غير ذلك مما اجرى الله تعالى العادة به فلا دعوى الضرورة صحيحة ولا الدليل مطرد وانتم مدفوعون الى ايراد حجة على نفس ما تنازعنا فيه وهو اثبات تاثير

---

٩) ب ف فغير

١٠٤ — ١...١) ف ـ ب موجوداً — ٢) ف ـ — ٣) ب ف ز فلا تأثير — ٤) ف مم — ٥) ب ـ

١٠٥ — ١) ب ف كلما — ٢) ب ف بذلك — ٣) ب ز منازعون — ٤) ف ايجاد —

القدرة الحادثة في الوجود من حيث هو وجود وما ذكرتموه من التفرقة بين الحركتين اما الوجدان[٥] فمسلم لكن لم قلتم[٦] ان احديهما موجودة بالقدرة الحادثة فانا قد بينا انها راجعة الى احد امرين اما الى صفة في المحل واما الى حال في الحركة وفصلناهما احسن تفصيل وبالجملة الايجاد غير محسوس ولا يدرك باحساس النفس ضرورة فقد وجدنا للتفرقة بين الحركتين والحالتين[٧] مرجعاً ومردًّا غير الوجود اليس من اثبت المعدوم شيئاً عندكم ما ردَّ التفرقة الى العرضية واللونية والحركية في انها بالقدرة الحادثة فانها صفات نفسية ثابتة في العدم[٨] ولا الى الاحتياج الى المحل فانها من الصفات التابعة للحدوث فلذلك نحن لا نردها الى الوجود فانها من اثار القدرة الازلية ونردها الى ما انتم تقابلونه بالثواب والعقاب حتى ينطبق التكليف على المقدور ١٠٦ والمقدور على الجزا والدواعي والصوارف ايضاً تتوجه الى تلك الجهة فان الانسان لا يجد في نفسه داعية الايجاد ويجد داعية القيام والقعود والحركة والسكون والمدح والذم[١] وهذه هيئات تحصل في الافعال وراء الوجود تتميز عن الوجود بالخصوص والعموم فان شئت سميتها وجوهاً[٢] واعتبارات وبالجملة لا تنزل في كونها معقولة عن درجة الاختصاص ببعض الجايزات الذي هو من اثر الارادة والاحكام والاتقان الذي هو من اثر العلم وكون الصيغة[٣] امرًا ونهياً ووعدًا

---

٥) ب الموجدات — ٦) ب ز انها راجعة الى — ٧) ب ز عندكم — ٨) ب القدم (لكن النقط ليست من كاتب الاصل)

١٠٦ — ١) ف من هذه الكلمة الكتابة من كاتب آخر — ٢) ب ز احوالا وان شئت سميتها وجوها — ٣) ب الصفة —

ووعيداً بالارادة

والسر الذي دفعنا الى ذلك عموم تعلق قدرة الباري سبحنه وتعالى وقادريته واستدعاوها[٤] اعم[٥] صفات الفعل وخصوص صلاحية القدرة الحادثة واستدعاوها[٦] اخص[٧] صفات الفعل فان الفعل كان مقدوراً للباري سبحنه وتعالى قبل تعلق القدرة الحادثة اي هي[٨] على حقيقة الامكان صلاحية والقدرة على حقيقة الايجاد[٩] صلاحية ونفس[١٠] ١٠٧ تعلق القدرة الحادثة لم[١] تخرج الصلاحيتين[٢] عن حقيقتهما فيجب ان تبقى على ما كانت عليه من قبل ثم يضاف الى كل واحد من المتعلقين ما هو لايق[٣] فالوجود من حيث هو وجود اما خير محض واما لا خير ولا شر انتسب الى الباري سبحانه ايجاداً وابداعاً وخلقاً والكسب المنقسم الى الخير والشر انتسب الى العبد فعلاً واكتساباً وليس ذلك مخلوقاً بين خالقين بل مقدوراً بين قادرين من جهتين مختلفتين او مقدورين متمايزين لا يضاف الى احد القادرين ما يضاف الى الثاني

ثم نقول نحن نعكس عليكم الدليل فنستدل على ان الحركات ليست مخلوقة للعباد بوقوع[٤] اكثرها على خلاف الدواعي والقصود فان الانسان اذا اراد تحريك يده في جهة مخصوصة على حد مضبوط عنده مثل تحريك اصبعه على خط مستقيم لم يتصور ذلك من غير انحراف[٥] عن الجهة المخصوصة وكذلك لو رمى سهماً[٦] وقصد ان يمضي[٧]

---

٤) ب ... ها — ٥) ب ـ — ٦) ب ز وها — ٧) ف ـ ٨) ب هو — ٩) ف الايجاب — ١٠) ب وليس

١٠٧ — ١) ب محو — ٢) ف الصلاحية — ٣) ب ز به — ٤) ب لوقوع ف يوقع — ٥) وانصراف — ٦) ف بينها — ٧) ب يصيب ف يعمى —

فاخطا او رمى حجرًا فاصاب موضعاً واراد ان يصيب[٨] في الرمي[٩] ثانياً
لم يتأت له ذلك ويستمر ذلك في جميع الصناعات المبنية على الاسباب ١٠٨
فان الاستداد والانحراف فيها مرتب على حركات اليد والانسان
قاصر القدرة على[١] تسديدها على حسب الداعية فاذا وجدنا الدواعي
• ولم نجد التأتي ووُجد[٢] التأتي ولم توجد[٣] الدواعي علمنا ان اختلاف
الاحوال والحركات دالة[٤] على مصدر آخر سوا دواعي الانسان
وصوارفه

وسما بوضعه ان القدرة على الشيء قدرة على مثله وعلى ضده
عند الخصم فلو كانت الحركة الاولى تحدث باحداثه لكان قادرًا على
١٠ مثلها[٥] او على ضدها مثل ما قدر على الاولى ولكانت الحركات لا
تختلف اصلًا عند اجتماع[٦] الدواعي

المسلك الثاني لهم في اثبات الفعل للعبد ايجادًا قولهم التكليف
متوجه على العبد بافعل ولا تفعل فلم تخل[١] الحال من احد امرين اما
ان لا يتحقق من العبد فعل اصلًا فيكون التكليف سفهاً من
١٠ المكلف ومع كونه سفهاً يكون متناقضاً فان تقديره افعل يا من لا
يفعل وايضاً فان التكليف طلب والطلب يستدعي مطلوباً ممكنا من ١٠٩
المطلوب منه واذا لم يتصور منه فعل بطل[١] الطلب وايضاً فان الوعد
والوعيد مقرون بالتكليف والجزا مقدر على الفعل والترك فلو لم

---

٨) ب ز ما — ٩) ب المرمى
١٠٨ — ١) ب عن — ٢) ب واذا و ف وجدنا — ٣) ب ف نجد —
٤) ب الدالة — ٥) ف مثالها — ٦) ب جميع
١٠٩ — ١) ف يطلب —

يحصل من العبد فعل ولم يتصور ذلك بطل الوعد والوعيد وبطل[1] الثواب والعقاب فيكون التقدير افعل وانت لا تفعل ثم ان فعلت ولن[2] تفعل فيكون[4] الثواب والعقاب على ما لم يفعل[5] وهذا خروج عن قضايا [6]الحس فضلًا عن قضايا[6] المعقول حتى لا يبقى فرق بين خطاب الانسان العاقل وبين الجماد[7] ولا فصل بين امر التسخير والتعجيز وبين امر التكليف والطلب

قالوا ودع[8] التكليف الشرعي[9] اليس المتعارف منا والمعهود بيننا مخاطبة بعضنا بعضاً بالامر والنهي واحالة الخير والشر على المختار وطلب الفعل الحسن والتحذير عن الفعل القبيح ثم ترتيب المجازات على ذلك ومن انكر ذلك فقد خرج عن حد العقل خروج عناد فلا يناظر الا بالفعل مناظرة السفسطاييه[10] فيشتم ويلطم فان غضب بالشتم وتألم باللطم وتحرك للدفع والمقابلة[11] فقد اعترف بانه رأى من[1] المعامل شيئاً ما والا فما باله[2] غضب وتألم[2] منه واحال الفعل عليه وان تصدى للمقابلة فقد اعترف بانه رأى من المعامل فعلًا يوجب الجزا والمكافأة

والجواب عن ذلك من وجهين احدهما الالزامات على مذهبهم[4] والثاني التحقيق على موجب مذهبنا

الاول انه[5] نقول عينوا لنا ما المكلف به وما المطلوب بالتكليف

---

٢) ب ف تعطل — ٣) ب اولم — ٤) ب ف ز لك — ٥) لا تفعل — ٦..٦) ب س — ٧) ا الجار — ٨) ف وجمع — ٩) ب ز جانبا — ١٠) ب ف السو... — ١١) ب ابتدأ الكتابة الاولى

١١٠ — ١) ا س — ٢) ف له — ٣) ب س — ٤) ب موجب عقايدهم — ٥) ب ف س —

فان اجمال القول بان التكليف متوجه على العبد ليس يغني في تقدير اثر القدرة الحادثة وتعيينه

فانه فلنم المطلوب والمكلف به هو الوجود من حيث هو وجود فذلك محل التنازع وكيف يكون الوجود هو المطلوب والوجود من حيث هو وجود لا يختلف في كونه قبيحاً وحسناً ومنهياً عنه ومأموراً به ومن المعلوم ان المطلوب بالتكليف مختلف الجهة فمنه ما هو واجب فعله ويثاب عليه ويمدح به ومنه ما هو واجب تركه ويعاقب على فعله[٦] ويذم عليه[٦]

وانه فلنم المكلف به هو جهة[٧] يستحق المدح والذم عليه فهو مسلم وذلك الوجه ليس يندرج تحت القدرة[٨] وما اندرج[١] لم يكن ١١١ مكلفاً به فسقط الاحتجاج بالتكليف

فانه فبل المقدور هو وجود الفعل الا انه يلزمه ذلك الوجه[٢] المكلف به لا مقصوداً[٢] بالخطاب

فبل لا يغنيكم هذا الجواب فان التكليف لو كان مشعراً بتأثير القدرة في الوجود كان المكلف به هو الوجود من حيث هو وجود لا غير ولكن[٤] تقدير الخطاب[٥] اوجد الحركة التي اذا وُجدت يتبعها كونها حسنةً وعبادة وصلوة وقربة[٦] فما هو مقصود بالخطاب غير موجود بايجاده فيعود الالزام عكساً عليكم افعل يامن لا يفعل فليت[٧] شعري اي فرق

---

٦) ب ـ — ٧) ب ف ز الوجود و — ٨) ف التكليف ب و ف ز عندكم بل هي (ف هو) صفة تابعة للحدوث فما هو مكلف به لم يندرج تحت القدرة

١١١ — ١) ب محو وبعد لم يندرج — ٢) ف ـ — ٣) ب ف المقصود ٤) ف ولكان — ٥) ب الحركات — ٦) ف وتوبة — ٧) ب فياليت —

بين مكلف به لا يندرج تحت قدرة المكلف ولا يندرج تحت قدرة غيره وبين مكلف به[٨] اندرج تحت قدرة المكلف من جهة ما كلف به واندرج تحت قدرة غيره من جهة ما لم يكلف به اليس القضيتان لو عُرضتا على محك العقل كانت الاولى اشبه بالجبر فهم قدرية من حيث اضافوا الحدوث والوجود الى قدرة العبد احداثاً وايجاداً وخلقا
١١٢ وهم جبرية من حيث لم يضيفوا الجهة[٩] التي كلف بها العبد الى قدرته كسباً وفعلاً كما قيل اعور باي عينيه شاء ثم يلزمهم الاعراض التى اتفقوا على انها حاصلة بايجاد الباري سبحانه وقد ورد الخطاب بتحصيلها او بتركها وتوجه الثواب والعقاب عليها وهي ايضاً مما يتعارفه الناس ويتداولونه مثل الالوان والطعوم واستعمال الادوية والسموم والجراحات المزهقة للروح والفهم عقيب الافهام والشبع عقيب الطعام الى غير ذلك فان هذه كلها حاصلة بايجاد الباري سبحانه وقد يرد الخطاب بتحصيلها عقيب اسباب يباشرها العبد

ووجه *الالزام* ان الخطاب يتوجه بتحصيل اعيانها مقصوداً ولذلك يعاقب على قدر ويمدح على قدر ومن المعلوم ان من استأجر صباغاً ليبيض[١] ثوبه فسوده غرم ومن قتل انساناً بسم استوجب القود ومن احرق ثوب انسان او اغرق سفينة او فتح بثقاً حتى هلك زرع او هدّ[٢] به دار عوتب على ذلك وضمن وغرم فورد التكليف ما اندرج تحت القدرة وما اندرج تحت القدرة غير مورد التكليف[٣]

---

٨) ف ز لا — ٩) ف الجملة

١١٢ — ١) ب لينحفر — ٢...٢) ب ف خرب — ٣) ب ز غير

والجواب عن السوال من حيث النقض انا قد بينا وجه الاثر الحاصل ١١٣
بالقدرة الحادثة وهو وجه او حال للفعل مثل ما اثبتموه للقادرية
الازلية فخذوا من العبد ما يشابه فعل الخالق عندكم فلينظر الى
الخطاب بافعل لا[1] تفعل اخوطب اوجد لا توجد او خوطب اعبد[2] الله
ولا تشرك به شيئاً فجهة العبادة[2] التي هي[2] اخص وصف للفعل صار
عبادة بالامر وذلك حاصل بتحصيل العبد مضاف الى قدرته فما يضركم
اضافة اخرى نعتقدها وهي مثل ما اعتقدتموه تابعاً فالوجود عندنا
كالتابع[4] او كالذاتي الذي كان ثابتاً[5] في العدم والفرق بيننا انا جعلنا
الوجود متبوعاً واصلاً وقلنا هو عبارة عن الذات والعين واضفناه
الى[6] الله سبحنه وتعالى وجميع ما يلزمه من الصفات واضفنا الى[6] العبد
ما لا يجوز اضافته الى الله تعالى حيث لا يقال اطاع الله تعالى وعصى
الله تعالى وصام وصلى وباع واشترى وقام ومشى فلا تتغير صفاته بافعاله
فلا يعزب عن علمه[7] ذرة من خلقه بخلاف[6] ما يضاف[6] الى العبد فانه
يشتق له وصف واسم من كل فعل يباشره وتتغير ذاته وصفاته بافعاله ١١٤
ولا يحيط علماً بجميع وجوه اكتسابه واعماله وهذا معنى ما قاله
الاستاذ ابو اسحق[1] ان العبد فاعل بمعين[2] والرب فاعل بغير معين[2]
واما على طريقة الشيخ[2] ابي الحسن رحمه الله حيث لم يثبت
للقدرة اثراً

فالجواب عن هذه الالزامات مشكل عليه[3] غير انه[4] يثبت[5] تاتياً

---

١١٣ — ١) ب ز او — ٢) ب ياعبد — ٣...٣) ب ف ـ — ٤) ب ز
عندكم — ٥) ا ثابت ف ـ — ٦...٦) ب ـ — ٧) ب عنه
١١٤ — ١) هو الاصفرائيني — ٢) ب ف يعني — ٣) ب ف ـ — ٤) ا
ابا — ٥) ب ـ ف اثبت —

وتمكناً يحسه الانسان من نفسه وذلك يرجع الى سلامة البنية واعتقاد التيسر[٦] بحكم جريان العادة ان العبد مهما هم بفعل وازمع على امر خلق الله تعالى له قدرة واستطاعة مقرونة بذلك الفعل الذي يحدثه فيه فيتصف به العبد وبخصايصه وذلك هو مورد التكليف واحساسه بذلك كاحساسه بالصفات التابعة للحدوث عندكم وان لم تكن هي اثر القدرة الحادثة

ومما يوضح الجواب غاية الايضاح ان التكليف[٧] بافعل ولا تفعل[٨] ورد بالاستعانة بالله سبحانه وتعالى في نفس المكلف به كقوله[٩] تعالى إِهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ وكقوله[١٠] تعالى رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ
١١٥ إِذْ هَدَيْتَنَا وسواء كانت الهداية نفسها هي المسؤولة بالدعاء او الثبات عليها هو المسؤول ولا شك ان العبد لو كان مستقلا بانشائها بقدرته[١] مستبدًا بالثبات عليها كان مستغنياً عن هذه الاستعانة ثم الله سبحانه[٢] يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ بِأَنْ هَدَاهُمْ لِلْإِيمَانِ وعند الخصم هو محمول على خلق القدرة وهي صالحة للضدين جميعاً على السواء وذلك يبطل قضية الامتنان بالهداية قال الله سبحانه وتعالى[٥] بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ

ويخفى ذلك من غير عود على الانصاف ان العبد كما يحس من نفسه التمكن من الفعل[٦] وتيسر التأتي[٦] يحس من نفسه الافتقار[٧] والاحتياج

---

٦) ف التيسير — ٧) ب ز كما ورد — ٨) ب ز فقد — ٩) سورة ١ — ١٠) سورة ٣ - ٦

١١٥ — ١) ب لقدرته — ٢) سورة ١٤ — ١٢ — ٣) سورة ٣٩ - ١٧ — ٤) ب امن — ٥) ف الايمان — ٦...٦) ب وليس الماى — ٧) ا حاشية « في الاصل الاقتعاد »

الى معين في كل ما يتصرف ويجد في استطاعته ويتكلف فقدان الاستقلال والاستبداد بالفعل في كل ما يأتي ويذر ويقدم ويوخر[٨] من تصرُّفات فكره نظرًا واستدلالًا ومن حركات لسانه قيلًا وقالًا ومن ترددات[٩] يديه يميناً وشمالًا فيحس الاقتدار على[١٠] النظر ولا يحس الاقتدار على[١٠] العلم [١١]بعد حصول النظر[١١] فانه لو اراد ان لا يحصل لا يتمكن منه[١٢] ويحس من نفسه تحريك لسانه بالحروف ولو اراد ان يبدل المخارج ويغير الاصوات لم يتمكن من ذلك ١١٦ ويحس تحريك يديه وانملته ولو اراد تحريك جزء واحد من غير تحريك الرباطات المتصلة لم يتمكن من ذلك وعند الخصم القدرة صالحة للاضداد والامثال وهي متشابهة في القادرين[١] فالعبد مستقل بالايجاد والاختراع وليس الى الباري سبحانه وتعالى من هذه الافعال الا خلق القدرة فحسب واشتراط البنية من اضعف ما يتصور والحق في المسئلة تسليم التمكن والتأتي والاستطاعة على الفعل على وجه ينتسب الى العبد وجه من الفعل يليق بصلاحية قدرته واستطاعته واثبات الافتقار والاحتياج ونفي الاستقلال والاستبداد فنجد في التكليف موردي[٢] الخطاب فعلًا واستطاعةً[٣] ويضاف[٤] في الجزاء مقابلةً وتفضلًا والله اعلم[٤]

---

٨) ف يـأخر — ٩) ب مرددات — ١٠...١٠) ب ـه — ١١...١١) ب ـه — ١٢) ب ز ولا اراد ان لا يعقل عن ذلك بعد حصوله لم يتمكن

١١٦ — ١) ب المقادير — ٢) ب مورد في ف مورد — ٣) ب واستعانة — ٤) ب ويقابله ف يصادف — ٤) ف ز بالصواب و لله المرجع والمئاب —